التقارض في علم أصول النحو من وجهة وظيفية

الأستاذ المساعد الدكتور
محمد إبراهيم خليفةالشوشتري
جامعة الشهيد بهشتي بطهران
كلية الآداب و العلوم الإنسانية

ملخص البحث:

لقد لاحظ علماء النحو أساليب خالفت القواعد التي وضعوها ، فبادروا إلى جمعها و دراستها دراسة دقيقة ، فوجدوا كلّ اسلوبين منها متشابهين، و أنهما قد تبادلا حكميهما، لذلك قالوا بحصول قىاسين شبهىين متلازمين فيهما، ففي القياس الأول حُملَ الفرع على الأصل، فأخذ حكمه، و استعمل استعماله، و في القياس الثاني حُمل الأصل على الفرع، فأخذ حكمه، و استعمل استعماله، و بذلك أقرضَ الأصلُ الفرعَ حكمه بواسطة القياس الأول، و أقرضَ الفرعُ الأصلَ حكمه بواسطة القياس الثاني، فحصل بينهما التقارض في الأحكام، و استعمل كل منهما استعمال صاحبه . و هذه الظاهرة إنما تبحث في علم أصول النحو، و تلعب دوراً هاماً جدّاً في تعليل هذه الاستعمالات المخالفة للقواعد، و فيها دليل على حيوية اللغة العربية، و سهولة انعطافها في تعاملها و تفاعلها مع أربابها لتسهيل عملية التفاهم و التعبير و انتقال الأغراض و تبادلها . لذلك كانت دراستها أمراً ضروريّاً جدّاً، و البحث في جميع جوانبها و أنواعها لا تتسع له هذه الدراسة المختصرة، لذلك اقتصرت على نوعين منها.

الكلمات الدليلية:التقارض،علم أصول النحو، القواعد

المقدمة:

إنّ علماء النحو لّما فرغوامن جمع اللغة العربية و تقعىدهاأو كادوا واجهوا أساليب مخالفة لهذه القواعد، و أبسط مثال لذلك (ما) النافية التي توجب القاعدة عدم إعمالها؛ لأنّها حرف غير مختص، و القاعدة تقول:لا يعمل الحرف إلّا إذا كان مختصّاً. لكنّ النحاة وجدوا هذا الحرف عاملاً في لغة الحجازيين، و في القرآن الكريم، قال تعالىى:(ما هذا بشراً)١، ثم رأوا أسلوباً آخر مخالفاً لقاعدته و هو إهمال (ليس). وعدم إعمالها، نحو

قولهم :(ليس الطيبُ إلّا المسكُ) مع أنّ (ليس)فعل من الأفعال الناقصة، و القاعدة النحوية توجب إعماله. و كان على علماء النحو أن يعللوا هاتين المخالفتين، لذلك جمعوا هاتين الظاهرتين في تعليل واحد هو حصول التقارض بين(ما) و (ليس)؛ حيث أخذت (ما) في الاستعمال الأول حكم(ليس) في العمل وفقاً لقياس الشبه، ثم أخذت (ليس)في الاستعمال الثاني حكم(ما) في الإهمال، فلم تعمل.و ذلك وفقاً لقىاس شبهي آخر.

وظاهرة التقارض واسعة و لها أنواع، اكتفينا بذكر نوعين فقط. و تركت التفصيل لمن أراد أن يدرس هذه الظاهرة دراسة عميقة مفصلة.

خلفية البحث:

إنّ هذه الظاهرة بأساليبها المختلفة قد عرفها علماء النحو منذ الخليل و سيبويه، أو قبلهما بقليل. لكنهم لم يفردوها بدراسة مستقلة توضح أنواعها المختلفة، و بقي الأمر كذلك حتى جاء ابن جني، فبحثها تحت عنوان: (باب من غلبة الفروع على الأصول)، دون أن يذكر أنواعها، و أن يضع لها مصطلحاً معيناً . لكن لم يبحثها – في حدود اطلاعي-أحد من العلماء كما بحثها ابن جني و استدل علىها مؤكداً وجودها، و بقيت هذه الظاهرة بلا اسم يصطلح عليه ،حتى القرن السادس، حيث استعمل الزمخشري مصطلح التقارض، و لا أعلم هل سبق إلى ذلك، أو أنه كان المبتكر لهذا الاصطلاح؟ أما ابن هشام، فقد ذكر التقارض، و عرفه بتعريف مختصر جداً إذ قال: "من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام، و لذلك أمثلة." أما الباحثون المعاصرون، فلم أطلع على تأليف لهم في هذا المجال.

الأسئلة

١- ما فائدة ظاهرة التقارض؟
٢- هل تدل على حيوية اللغة العربية، واستجابتها لمتطلبات أربابها؟
٣- هل كان نقضها للقواعد ايجابياً أو سلبياً؟

التقارض لغة: أن يتبادل الإقراض نظيران , أي: أن يقرض كل من الطرفين نظيره.

تعريف ظاهرة التقارض:

إنّ أوضح تعريف لظاهرة التقارض هو أن يتبادل لفظان متشابهان حكميهما وفقاً لقياسين شبهيين متلازمين يكمل ثانيهما أولهما؛ ففي القياس الأول يحمل أحد اللفظين على نظيره، و يأخذ حكمه، و يستعمل استعماله، و في القياس الثاني يحمل ما كان مشبهاً به في القياس الأول على ماكان مشبهاً، فيأخذ حكمه، و بهذا يُقرض كل منهما حكمه لنظيره، و يستعمل استعماله.

فائدة ظاهرة التقارض و اهميتها:

لظاهرة التقارض فوائد أهمها :

١- توسعة الاستعمالات اللغوية بايجاد أساليب جديدة .

٢- تعليل أساليب لغوية مخالفة للقواعد الثابتة.

٣- توطيد الأواصر بين الأساليب المتشابه، و التقريب بينها أكثر فأكثر.

والمهم أنّ تبادل الأحكام الحاصل وفقاً لظاهرة التقارض يمثل نهاية تعامل الألفاظ و تعاونها فيما بينها خدمة للمتكلم بفتح أبواب جديدة من التعبير، و من جانب آخر فقد خدمت هذه الظاهرة علماء النحو في تعليل الأساليب الواردة على خلاف القواعد التي وضعوها.

أنواع التقارض:

لقد وضعت يدي على أنواع للتقارض لا مجال لبحثها جميعاً. لذلك أكتفي ببحث النوعين التاليين :

النوع الأول: هو الذي يتبادل فيه لفظان حكميهما على وفققياسين شبهىين متلازمين متتاليىن يُكمِّلُ ثانيهما الأول منهما.

القياس الأول: يحمل فيه لفظ على لفظ آخر بوجه شبهي جامع، فيأخذ المقيس حكم المقيس عليه، مع احتفاظ المقيس عليه بحكمه، فلا يتجرد منه. لكنه إنما يعطي حكمه بشرط أن يأخذ في مقابله حكم المقيس وفقاً للقياس التالي.

القياس الثاني: يحمل فيه اللفظ الذي كان مقيساً عليه في القياس الأول على اللفظ الذي كان مقيساً فيه، فيأخذ المحمول حكم المحمول عليه، فالمقيس في

القياس الأول يكون مقيساً عليه في القياس الثاني، و المقيس عليه في القياس الأول يكون مقيساً في القياس الثاني.

و فيما يلي بعض الأمثلة:

المثال الأول: تقارض اسم الفاعل و الفعل المضارع حكميهما؛ أو التلازم بين تعليل إعراب الفعل المضارع، و تعليل عمل اسم الفاعل :

إنّ القاعدة النحوية الخاصة بالبناء و الاعراب تقضي بأنّ الأسماء أصل في الاعراب، و أنّ الأفعال و الحروف أصل في البناء. لكن علماء النحو وجدوا الفعل المضارع معرباً في أكثر استعمالاته خلافاً لهذه القاعدة، ومعلوم أنّ هذه الظاهرة توجب التعليل؛ أي : تعليل خروج الفعل المضارع عن هذه القاعدة ليكون جواباً للسؤال عن علة هذا الخروج.

هذا فيما يخص الفعل المضارع، و أما فيما يخص اسم الفاعل، فإنّ القاعدة النحوية الخاصة بالعامل و العمل توجب أن يكون العمل في الأصل للفعل؛ لأنّ العمل من خصائص الفعل، لاشتماله على الحدث، لكنّ العلماء رأوا بعض الأسماء كأسماء الفاعلين تنجز من عمل الرفع و النصب ما ينجزه الفعل خلافاً لهذه القاعدة، و هذه الظاهر هي الأخرى تستوجب التعليل جواباً للسؤال عن علة عمل هذه الأسماء.

لذلك جمع علماء النحو –و أخص منهم الخليل و سيبويه و ابن جني بالذكر – جمعوا جواب هاتين الظاهرتين في تعليل واحد، هو حصول التقارض بين الفعل المضارع و اسم الفاعل، و ذلك وفقاً لقياسين شبهيين متتاليين، يكمل ثانيهما أولهما، و أنه لا يجوز إجراء القياس الثاني بدون القياس الأول؛ لأنّ القياس الثاني مبني على القياس الأول، و هذا ما فهمته من نص سيبويه التالي:

قال سيبويه:" لأنه إنما شُبِّه٢ بما ضارعه من الفعل٣، كما شبّه٤ به في الاعراب."٥

إنّ سيبويه علّق قياس اسم الفاعل على الفعل المضارع في العمل على قياس الفعل المضارع على اسم الفاعل في الاعراب؛ و إنما علّق القياس الثاني على القياس الأول؛ لأنّ وجود القياس الثاني منوط بوجود القياس الأول، و هذا يعني أنّ سيبويه لم يحمل اسم الفاعل على الفعل المضارع إلّا لأنّالفعل المضارع حمل عليه، و إلى هذا أشار أبو

القاسم الزجاجي فقال : "(ضاربٌ) تعمل عمل (يضربُ)، كما أنّ (يضربُ) أعرب لأنه ضارعه، فكذلك (ضاربٌ) يعمل عمله لمضارعته إياه."٦

وقال ابن جني شارحاْ نص سيبويه :" إنّ العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكّنت ذلك الشبه لهما، و عمرت به الحال بينهما؛ ألا تراهم لّما شبّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل، فأعملوه."٧

والمهم أنّ سيبويه علل اعراب الفعل المضارع بحمله على اسم الفاعل لوجود أوجه شبهية تجمع، و تقرب بينهما، و أهمها ما يلي:

١- تساويهما في عدد الأحرف؛ لأنّ عدد أحرف اسم الفاعل مساو لعدد أحرف فعله المضارع بلا استثناء؛ نحو :(يكتب، كاتب) و (يستنبط، مستنبط)

٢ - توافق أحرف كل منهما في الحركات و السكون؛ نحو:(يَذْهَبُ،ذَاْهِبٌ) و (يَستَخْرِجُ، مُستَخْرِجٌ) .

٣ - دخول لام الابتداء عليهما، نحو:(إنّ محمدّاً لصادقٌ) و (إنّ محمداً ليصدقُ).

ثم علل سيبويه عمل اسم الفاعل بقياسه على الفعل المضارع باضافة وجه شبهي آخر معنوي هو معنى الحال أو الاستقبال؛ أي: أن يكون زمان اسم الفاعل مطابقاً لزمان الفعل المضارع بأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال.قال سيبويه مبيناً علة عمل اسم الفاعل : "فإذا أخبر أنّ الفعل قد وقع، و انقطع٨، فهو٩ بغير تنوين البتة؛ لأنه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له كما أشبهه الفعل المضارع في الأعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى، جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل١٠، لأنه إنما شبّه١١ بما ضارعه١٢ من الفعل، كما شبّه١٣ به في الاعراب."١٤ و فيما يلي جدولا القياسين:

جدول القياس الأول:

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
الفعل المضارع	اسم الفاعل	لفظي	الاعراب

جدول القياس الثاني:

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
اسم الفاعل	الفعل المضارع	معنوي و لفظي	العمل

المثال الثاني: تقارض(إلّا) و (غير) حكميهما:

إنّ القاعدة النحوية الخاصة باستعمال لفظة (غير) أنها تستعمل في الأصل صفة، نحو: (رأيت رجلاً غيرَكَ في الحفلة) ، ف(غير) صفة لرجل. لكنّ علماء النحو، وجدوا هذه الكلمة في بعض الأساليب استعملت أداة استثناء، و ليست صفة خلافاً لقاعدتها، و هذه ظاهرة تدعو إلى السؤال عن علة هذا الاستعمال و ذلك نحو قراءة من نصب١٥ غيراً في قوله تعالى:(لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرَ أولي الضّررِ)١٦، فكلمة (غير) في هذه القراءة منصوبة و نصبها على الاستثناء من المؤمنين، و ليست صفة خلافاً لقاعدتها .

أما فيما خص (إلّا) ، فإنّ قاعدتها النحوية توجب استعمالها أداة استثناء لا غير ، نحو : (جاء الطلابُ إلّا خالداً) .لكنّ علماء النحو لاحظوا أنّ (إلّا)قد استعملت في بعض الأساليب صفة لا أداة استثناء خلافاً لقاعدتها، فما علة هذا الاستعمال؟

ومثال ذلك قوله عزوجل:(لو كان فيهما آلهةٌ إلّا اللّهُ لفسدتا)١٧. إنّ (إلّا) في هذه الآية الكريمة صفة خلافاً لقاعدتها، و ليست أداة استثناء لأنّ معنى الآية الكريمة يأبي أن تكون (إلّا) أداة استثناء، حيث لا يستقيم و لا يصح على الاستثناء، لأننا لو اعتبرناها أداة استثناء، لانتهى بنا المعنى إلى الشرك؛ لأنّ الدور الوظيفي لها في الاستثناء هو إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، و حينما نخرج لفظ الجلالة من حكم ما قبلها فإنّ المعنى يكون الآتي :(لو كان فيهما آلهة ليس معهم اللّه لفسدنا) و مفهوم هذا هو:(لو كان فيهما آلهة و معهم اللّه لم تفسدا)، و هذا هو الشرك بعينه. و أضيف أنّ هذه نكتة ظريفة و مهمة جداً، فيجب على مترجمي القرآن الكريم إلى اللغات الأخرى أن يكونوا على علم بها، و يلاحظوها في ترجماتهم. لئلا يقترفوا ذنباً و هم لا يشعرون.

قال إبن هشام: "من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام ، و لذلك أمثلة : أحدها: إعطاء (غير) حكم(إلّا) في الاستثناء بها، نحو :(لا يستوي القاعدونَ من المؤمنين

غيرَ أُولي الضررِ)، فيمن نصب (غير)، و إعطاء (إلّا) حكم(غير) في الوصف بها، نحو:(لو كان فيهما آلهةٌ إلّا اللّه لفسدتا) ."١٨

والمهم أنّ علماء النحو قد عللوا الظاهرتين بحصول التقارض بين(غير) و (إلّا) وفقاً لقياسين شبهيين، فيما يلي جدولا هما:

جدول القياس الأول

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
غير	إلّا	معنوي هو الدلالة على الاستثناء	وقوع(غير) أداة استثناء

جدول القياس الثاني

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
إلّا	غير	معنوي هو الدلالة على الوصفية	وقوع (إلّا)صفة

ملاحظة:

إنّ هذا التقارض بين(غير) و (إلّا) قد ترك أثراً ملموساً في هذين الأسلوبين يدل دلالة واضحة على حصول التقارض بينهما؛ و ذلك قد لوحظ أنّ(إلّا) حينما تستعمل صفة، فإنّ الحركة التي تستحقها تنقل إلى الاسم الواقع بعدها، كالآية التي ذكرناها سابقاً و هي قوله تعالى :

(لو كان فيهما آلهةٌ إلّا اللّه لفسدتا)١٩، ف(إلّا) صفة، و إعرابها الرفع. ولكنّ الضمة التي هي علامة الرفع انتقلت إلى الاسم الواقع بعدها و هو لفظ الجلالة.

وفي مقابل هذا الانتقال الحاصل في استعمال (إلّا) صفة مكان(غير) يوجد انتقال للحركة في استعمال (غير) أداة استثناء مكان(إلّا) ،حيث تنتقل الحركة من الاسم الواقع بعد(غير)إلى (غير) نفسها ،نحو:(حضر المعلمونَ غيرَ محمد) و (ما نجح في الامتحان غير عليٍّ) ،يعني لمّا "جعلت (إلّا) في موضع (غير)، أُعربَ الاسمُ الذي بعدها بأعراب (غير)."٢٠ فحركة الاسم الذي بعد(إلّا) إنما جاءته بطريق النقل من (إلّا)٢١، كما أنّ حركة (غير) إنما جاءتها بطريق النقل من الاسم الذي بعدها.٢٢

و علة نقل الحركة من (إلّا) إلى الاسم الذي بعدها الأمران التاليان:

الأول:أنّ (إلّا) – على رأي- حرف، و الحرف لا يتحمل الاعراب، أو أنها –على الرأي الآخر- اسم جاء على صورة الحرف، فلا يتحمل الاعراب. و **الثاني**:أنّ الاسم الذي بعدها معرب يحتاج إلى حركة إعرابية لذلك نقلت الحركة إليه. و أما علة نقل الحركة من الاسم الذي بعد(غير)إليها فأمران هما: **الأول**: أنّ غيراً اسم معرب مضاف يحتاج إلى حركة إعرابية ، والثاني : أنّ الاسم الذي بعدها يجب أن يفقد حركته، و يتخلّى عنها ليأخذ علامة الجر، لأنه أصبح مضافاْ إليه. و بذلك حسنت الاستفادة من حركة الاسم الذي أضيفت إليه (غير) بنقلها إلى(غير)، كما حسن اغتنام الفرصة في إظهار الحركة التي تستحقها (إلّا)بنقلها إلى الاسم الذي بعدها، و الذي يجب أن يعطى حركة. لكن لا عامل له .

قال الرضي مبيناً ذلك: "فإذا دخل(إلّا) على (غير)، و (إلّا) في الأصل حرف لا يتحمل الأعراب، روعي أصلها فجعل إعرابها الذي كانت تستحقه لو لا المانع المذكور على ما بعدها عارية. و إذا دخل(غير) على (إلّا)، و أصل (غير) من حيث كونه اسماً جواز تحمل الأعراب، و ما بعده الذي صار مستثنى بتطفل(غير) على (إلّا) مشغول بالجر لكونه مضافاً إليه في الأصل، جُعلَ إعرابه الذي كان يستحقه لو لا المانع المذكور، أي : اشتغاله بالجر ،على نفس(غير) عارية."٢٣

المثال **الثالث**:تقارض (ما) و (أنْ) في حكميهما:

إنّ القاعدة النحوية الخاصة ب(ما) المصدرية أنها يمكن تحويل ما بعدها إلى مصدر، و أنها حرف غير عامل، لا ينصب الفعل المضارع.أما القاعدة النحوية الخاصة ب(أن) المصدرية، فهي إمكانية تحويل ما بعدها إلى مصدر ، و أنها حرف عامل ينصب الفعل المضارع. لكنّ علماء النحو رأوا أسلوباً لغوياً أهملت فيها (أن)، فلم تنصب الفعل المضارع خلافاً للقاعدة،

نحو قول الشاعر:٢٤

أنْ تقــرآنِ علــى أسمــاءَ و يحكمــا منّــي الســلامَ و أن لا تُشــعِرا أحــدا

والشاهد في هذا البيت إهمال (أن) المصدرية الناصبة؛ لأنها دخلت على الفعل المضارع و لم تنصبه، بل بقي مرفوعاً بثبوت النون.

والجدير بالذكر أنّ أبا علي الفارسي له رأي آخر في تعيين نوع(أن) هذه في البيت؛ إذاعتبر هذا الحرف هو(أن) المخففة من الثقيلة(أنّ)، و قدره ب(أنكما تقرآن)؛ قال ابن جني:" فقلت لأبي علي: لِمَ رفع تقرآن؟ فقال : أراد (أنّ) الثقيلة، أي:أنّكما تقرآن، هذا مذهب أصحابنا، و قرأت على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى في تفسير :

(أن تقرآن)، قال: "شبّه (أن) ب(ما)، فلم يعملها في صلتها، و هذا مذهب البغداديين".٢٥

فأحمد بن يحي و هو ثعلب رأىأنّ (أنْ) محمولة على (ما) المصدرية لذلك لم تعمل.

ثم دافع ابن جني عن رأي أستاذه أبي علي بتضعيف الرأي الآخر، ثم إنّ ابن هشام توهم ،فنسب الرأي القائل بأنّ(أنْ) مخففة، إلي الكوفيين، ونسب الرأي القائل بأنها ناصبة مهملة إلى البصريين، فقال : "و زعم الكوفيون أنّ (أنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة شد اتصالها بالفعل، و الصواب قول البصريين: إنها (أنْ) الناصبة، أهملت حملاً على (ما) أختها المصدرية."٢٦

وفي المقابل وجد العلماء أسلوباً لغوياً آخر عملت فيه(ما) المصدرية النصب، فنصبت الفعل المضارع خلافاً للقاعدة نحو الحديث الشريف :(كما تكونوا يُولّى عليكم) ،و الشاهد فيه أنّ (ما) نصب المضارع(تكونوا).

والمهم أنّ لدينا الآن ظاهرتين: الأولى: إهمال (أنْ) الناصبة على رأي الكوفيين حملاً لها على(ما) ،و الثانية: إعمال (ما) المصدر النصب حملاً لها على (أن) الناصبة.

وتعليل علماء النحو لهاتين الظاهرتين هو حصول التقارض في حكمي هذين الحرف؛ حيث اقترضت (أنْ) حكم(ما) في الإهمال، و اقترضت (ما) حكم(أن) في الأعمال؛ قال ابن هشام:" إعطاء (أنْ) المصدرية حكم(ما) المصدرية في الإهمال كقوله٢٧ :(من البسيط):

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكما منّي السلامَ و ان لا تُشعرا أحدا

الشاهد فِي(أن)الأولى، و ليست مخففة من الثقيلة بدليل (أن)المعطوفة عليها. و إعمال (ما) حملاًعلى (أن) كما روي من قوله عليه الصلاة و السلام :(كما تكونوا يُولّى عليكم) ذكره ابن الحاجب، و المعروف في الرواية:(كما تكونون)."٢٨

وفيما يلي جدولا قياسي هذاالتقارض:

جدول القياس الأول

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
(أن) المصدرية	(ما) المصدرية	معنوي و هو الدلالة على المصدرية	الاهمال

جدول القياس الثاني:

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
(ما) المصدرية	(أن) المصدرية	معنوي	الإعمال

النوع الثاني من التقارض: هو الذي يكون مداره على حكم واحد لأحد اللفظين بحيث يتبادل هذان اللفظان الحكم استناداً لقياسين شبهيين متلازمين يكمل ثانيهما الأول منهما، و لا يجوز الإكتفاء بالقياس الأول، و القياسان هما:

القياس الأول: وهو قياس تجريدي:

يحمل في هذا القياس لفظ على آخر بوجه شبهي معنوي جامع، فيأخذ المشبه حكم المشبه به، و ينتزعه منه، فيبقي بلاحكم.

القياس الثاني: هو قياس استعادة الحكم . يحمل فيه اللفظ الذي كان مشبهاً به في القياس الأول على اللفظ الذي كان مشبهاً ليستعيد حكمه، و يأخذه من المحمول عليه. لكن دون أن يجرده منه ،فيتمتع اللفظان بنفس الحكم و يستويان فيه بعد أن توطدت الأواصر بينهما بواسطة هذين القياسين.

وليس هذا لغواً من الحديث؛ قال ابن جني :" و هذا يدلك على تمكن الفروع عندهم حتى إنّ أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد حارت، فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدته اليها، و جعلته عطية منها لها."٢٩

واذكر مثالين لهذا النوع فيما يلي:

المثال الأول: التقارض بين اسم الفاعل و الصفة المشبهة : أو حمل الصفة المشبهة في جرها معمولها على اسم الفاعل في جره معمولة، و حمل اسم الفاعل في جره معمولة على الصفة المشبهة في جرها معمولها.

مثال ذلك تعليل سيبويه جر(الوجهِ) في قول العرب: (هذا الحسنُ الوجهِ)بعلتين:إحداهما : الاضافة، و الثانية: حمل الصفة المشبة في جرها معمولها على اسم الفاعل في جره معموله، و ذلك.إذ قال:" و قد يجوز في هذا أن تقول:(هو الحسنُ الوجهِ)على قوله:(هو الضاربُ الرجلِ)، فالجر في هذا الباب من وجهين : من الباب الذي حوله، و هو الاضافة، ومن إعمال الفعل، ثم يُستخَفّ، فيضاف ."٣٠ ومعنى قوله:(ثم يستخفّ، فيضاف) هو أنّ الصفة المشبهة محمولة على اسم الفاعل في العمل، و اسم الفاعل محمول في العمل على الفعل، لذلك يعمل النصب منوناً، لكنه قد يضاف إضافة لفظية طلبا للخفة،و كذلك الصفة المشبهة؛ قال السيرافي شارحاً نص سيبويه :"فأحد وجهي الجر على أصله، والآخر حملاً على ما شُبِّهَ بأصله، و هو(الضاربُ الرجلِ)."٣١ و معنى قوله :(حملاً على ماشُبِّهَ بأصله) هو(حملاً للصفة المشبهة على اسم الفاعل الذي شُبِّه بفعله).

هذا هو القياس الأول، أما القياس الثاني، فيتمثل في تعليل سيبويه جر(الرجل) في قول العرب: (هذا الضاربُ الرجلِ) بعلتين: إحداهما :الاضافة، و الثانية :حمل اسم الفاعل في جره معموله على الصفة المشبهة في جرها معمولها، نحو: (هذا الحسنُ الوجهِ)، قال سيبويه:" و قد قال قوم من العرب تُرضى عربيتهم:(هذا الضاربُ الرجلِ)، شَبَّهوهُ ب(الحسن الوجه)".٣٢ و قال في مكان آخر :

"و قد ينبغي في قياس من قال:(الضارب الرجلِ)أن يقول: (الضاربُ أخي الرجلِ) ،كما يقول: (الحسنُ الأخ)، و (الحسنُ وجهِ الأخ ، و كان الخليل يراه".٣٣فهذا التعليل هو للخليل بن أحمد.

قال ابن جني معقباً على تعليل سيبويه هذا الذي يبدو لأول وهلة دوراً:

"و هذا يدلك على تمكن الفروع عندهم حتى إنّ أصولها التي أعطتهاحكماً من احكامها قد حارت، فاستعادت من فروعها ماكانت هي أدته إليها، و جعلته عطية منها لها".٣٤

فاسم الفاعل وفقاًللقياس الأول أعطى حكم جره معمولَهُ إلى الصفة المشبهة، و تجرد هومنه، ثم وفقاً للقياس الثاني استعاد اسم الفاعل حكمه من الصفة المشبهة مع

عدم تجريدها منه، فبواسطة هذين القياسين تبادل هذانا اللفظان حكماً واحداً ، و قد أدى ذلك إلى استحكام الشبه بينمها، و تساويهما في هذا الحكم.

إنّ هذا التقارض يدل دلالة واضحة على أنّ علم النحو أصيل في منطقه ، فله منطقه الخاص به، فهو مستقل و غير خاضع لعلم آخر كالفلسفة و المنطق.بل إنّ علله، و من جملتها التقارض، كلها مآخوذة من سنن العرب في كلامهم، و إن بدت مخالفة للمنطق و الفلسفة، يدلك على صحة ذلك النص التالي:

قال ابن جني :" و على نحو من هذا قالوا للناقة: (جُماليَّة)؛ لأنهم شبهوها بالجمل في شدّته ، و علوّ خَلقه، قال الأعشى٣٥: (من المتقارب):

جُماليّـــــة تغتلـــــي بـــــالرّدافِ إذا كَـــــذِبَ الآثمـــــاتُ الهَجـــــيرا

وقال الراعي ..... و هو كثير، فلما شاع ذلك و اطرد، صار كأنه أصل في بابه، حتى عادوا فشبهوا الجمل بالناقة في ذلك، فقال: (من الرجز)٣٦:

و قرّبوا كلَّ جُمالٍ يِّعَضِهْ قريةٍ نُدوتُهُ من مَحمَضِهْ

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل، و نظائره في هذه اللغة كثيرة. وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم؛ فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ؛ ألا ترى أنّ سيبويه أجاز في قولك:(هذا الحسنُ الوجهِ) أن يكون الجر في (الوجه)من موضعين : أحدهما الاضافة، والآخر :تشبيهه ب(الضارب الرجلِ) الذي انما جاز فيه الجر تشبيهاً له ب(الحسن الوجهِ)، على ما تقدم في الباب قبل هذا.

فان قيل: و ما الذي سوّغ سيبويه هذا، و ليس مما يرويه عن العرب رواية، و انما هو شي رآه، و اعتقده لنفسه، و علل به؟ قيل: يدل على صحة مارآه من هذا، و ذهب إليه ما عرفه، و عرفناه معه من أنّ العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء مكّنت ذلك الشبه لهما، و عمرت به الحال بينهما؛ ألا تراهم لّما شبّهوا الفعل المضارع بالاسم، فأعربوه، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل، فأعملوه .....فلمّا رأى سيبويه العرب،إذا شبّهت شيئاً بشيء، فحملته على حكمه، عادت، أيضاً ، فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتاً لهما و تتميماً لمعنى الشبه بينهما، حكم أيضاً لجرالوجه من قوله:(هذا

الحسنُ الوجه)أن يكون محمولاً على جر(الرجل)في قولهم، (هذا الضاربُ الرجلِ)، كما اجازوا أيضاً النصب في قولهم: (هذا الحسنُ الوجه) حملاً له منهم على (هذا الضاربُ الرجلِ)..... و لّما كان النحويون بالعرب لاحقين و على سمتهم آخذين، و بألفاظهم متحلّين ، و لمعانيهم و قصودهم آمّين ، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شَعاعَه، و شرعَ أوضاعه ، و رسم أشكاله، و وسم أغفاله، و خلج أشطانه، بعج أحضانه، و زَمّ شواربه، و أفاء فوارده، أن يرى فيه نحواً مما رأوا، و يحذوه على أمثلتهم التي حذوا، و أن يعتقد في هذا الموضع نحواً مماعتقدوا في أمثاله لاسيما و القياس له مصغ، و له قابل، و عنه غير متثاقل . فاعرف إذن ما نحن عليه للعرب مذهباً، و لمن شرح لغاتها مضطرباً، و أنّ سيبويه لاحق بهم، و غير بعيد فيه عنهم، و لذلك عندنا لم يتعقّب هذا الموضع عليه أحد من أصحابه و لا غير هم."٣٧

وفيما يلي جدولا هذا التقارض:

جدول القياس الأول

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
الصفة المشبهة	اسم الفاعل	معنوي و استعمالي	عمل الجر

جدول القياس الثاني

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
اسم الفاعل	الصفة المشبهة	معنوي و استعمالي	عمل ا لجر

المثال الثاني: التقارض بين الفاعل و المفعول به: أو حمل المفعول به على الفاعل في رتبة التقدم، و حمل الفاعل على المفعول به في الرتبة نفسها.

لقد ذهب ابن جني في رأي له هو من أهم آرائه التي خالف فيها إجماع النحويين، إلى صحة ما ورد من تأخر مرجع الضمير المتصل بالفاعل عن الضمير لفظاً و رتبة مع أنّ ذلك مخالف للقاعدة النحوية التي تقضي بعدم جواز عودة الضمير إلى مرجع متأخر لفظاًو رتبة.لكن يجوز عوده على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة، أو على متقدم في اللفظ متأخر في الرتبة، ومن الشواهد الشعرية التي وردت مخالفة لهذه القاعدة قول الشاعر٣٨(من الطويل):

جَـزى ربُّـهُ عنّـي عَـدِيَّ بـنَ حـاتم جـزاءَ الكـلابِ العاويـاتِ و قـد فعَـلْ

ففي هذا البيت تقدم الضمير الذي في(ربّه) على مرجعه: (عديَّ بنَ حاتم) الذي تأخر عنه لفظاً و رتبة، و ذلك لا يجوز لمخالفته القاعدة المذكورة .

لكنّ ابن جني ذهب إلى جواز تقدم الضمير المتصل بالفاعل على مرجعه المفعول به المتأخر عنه في اللفظ و الرتبة معتبراً هذا المورد من موارد ظاهرة التقارض، و مخرجاًإياه من إطار القاعدة المذكورة، و هذه لعمرك التفاتة ذكية لعله استفادها من رأي أستاذه الفارسي في اعتباره تقدم المفعول به على الفاعل قسماً قائماً برأسه، و قد خفي هذا الرأي على العلماء الذين جاءوا بعده، كالمحقق الرضي و ابن يعيش، و ابن مالك، و ابن هشام.

قال ابن جني معلناً رأيه المخالف للاجماع، و شارحاً له:" و أجمعوا على أن ليس بجائز:(ضرب غلامُهُ زيداً) لتقدم المضمر على مظهره لفظاً و معنى، و قالوا في قول النابغة٣٩:(من الطويل):

جـزى ربُّـهُ عـني عَـدِيَّ بـنَ حـاتمٍ جـزاءَ الكـلابِ العاويـاتِ و قـد فعَـل

إنّ الهاء عائدة على مذكور متقدم، كلّ ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل، فيكون مقدماً عليه لفظاً و معنى، و أما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جـــــزى ربّـــــه عـــــني عـــــديّ بـــــن حـــــاتم

عائدة على (عديّ) خلافاً على الجماعة.

فان قيل: ألا تعلم أنّ الفاعل رتبته التقدم، و المفعول رتبته التأخر ،فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو أولى به، فليس لك أن تعتقد في الفاعل، و قد وقع مقدماً، أنّ موضعه التأخير، و إنما المأخوذ به في ذلك أن يُعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخراً أنّ موضعه التقديم، فإذا وقع مقدماً، فقد أخذ مأخذه، و رست به قدمه، و إذا كان كذلك، فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظاً و معنى، و هذا ما لا يُجوّزه القياس.

قيل: الأمر و إن كان ظاهره ما تقوله، فإن هنا طريقاً آخر يُسوّغُكَ غيره، و ذلك أنّ المفعول قد شاع عنهم، و أطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إنّ تقدم المفعول على الفاعل قسمٌ قائمٌ برأسه، كما أنّ تقدّم الفاعـــل

قسمٌ – أيضاً- قائم برأسه، و إن كان تقديم الفاعل أكثر ،و قد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً، نحو قول اللّه عزّوجلّ: (إنّما يخشى اللّه من عباده العلماءُ) و قول....و الأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن، و فصيح الكلام مُتعالم غير مستنكر ، فلما كثر، و شاع تقديم المفعول على الفاعل، كان الموضع له حتى إنه إذا أُخِّرَ فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: (جَزى عَدِيَّ بنَ حاتمٍ ربُّهُ)، ثم قدّم الفاعل على أنه قد قدّره مقدَّماً عليه مفعوله، فجاز ذلك. و لا تستنكر هذا الذي صوَّرتُه لك، و لا يَجفُ عليك، فانه مما تقبله هذه اللغة، و لا تعافه، و لا تَتبشَّعُهُ؛ ألا ترى أنّ سيبويه أجاز في جر (الوجهِ) من قولك: (هذا الحسنُ الوجهِ) أن يكون من موضعين : أحدهما باضافة الحسن إليه، و الآخر تشبيهه له ب(الضارب الرجلِ)، هذا مع أنا قد أُحِطنا علماً بأنّ الجر في (الرجل) من قولك: (هذا الضاربُ الرجلِ) إنّما جاءه و أتاه من جهة تشبيههم إياه ب(الحسن الوجهِ). لكنّ لّما اطرد الجر في نحو: (هذا الضاربُ الرجلِ) و (الشاتم الغلامِ)، صار كأنه أصل في بابه، حتى دعا ذلك سيبويه إلى أن عاد فشبّه (الحسن الوجهِ) ب(الضارب الرجل) من الجهة التى إنما صحت ل(الضارب الرجلِ) تشبيهاً ب(الحسن الوجهِ). وهذا يدلك على تمكّن الفروع عندهم حتى إنّ أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد حارت، فاستعادت من فروعها ماكانت هي أدّته إليها، و جعلته عطية منها لها، فكذلك- أيضاً- يصير تقديم المفعول، لّما استمرّ، و كثر، كأنه هو الأصل، و تأخير الفاعل كأنه، أيضاً ، هو الأصل٤٠.

وفيما يلي قياسا هذا التقارض:

جدول القياس الأول

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
المفعول به	الفاعل	كل منهما يحتاج إليه الفعل و يسند إليه	وجوب التقدم

جدول القياس الثاني

المشبه	المشبه به	وجه الشبه	الحكم
الفاعل	المفعول به	كل منهما يحتاج إليه الفعل و يسند إليه	وجوب التقدم

أهم النتائج:

١- اطلعنا عن كثب و بشكل مختصر على ظاهرة التقارض التي تحتاج إلى دراسة بقية أنواعها.

٢- تعرفنا على فوائد هذه الظاهرة ، ودورها الوظيفي في الدرس النحوي.

٣-تعرفنا ضمناً على رأي لابن جنيخالف فيه إجماع علماء النحو مستنداً إلى هذه الظاهرة لذلك خفي رأيه على من جاء بعده من العلماء.

Abstract

The scholarlies of syntax have observed applications that are in conflict with the rules the have invested. Thus, they gathered and studied them accurately. So they found two similar applications which their axioms are alternative –the axiom exchanges between these two applications. It means a word lends it's axiom to another word, only if this word loans it's axiom to the previously mentioned word. Therefore, in order to interpret this phenomenon, the syntax scholarlies believe that between these two words two analogue rules happened in which the axiom of the first word, according to an analogue rule, has transferred to the other word and vice versa. This is a firm proof for dynamism and aflection of Arabic language in communication with native Arabic speakers in order to facilitate the communication, statement and transmission of the speakers' purposes.

Key words: syntax, rules, conflict, eloquent Arabic

هوامش البحث

١- سورة يوسف من الآية ٣١.

٢- أي:إنما شبّه اسم الفاعل

٣- أي:بما شابهه من الفعل، و هو الفعل المضارع

٤- أي:كما شبّه الفعل المضارع به: أي: باسم الفاعل في الاعراب

٥- ال;تاب:ج١ ص ١٧١
٦- لاىضاح في علل النحو: ص ٦.١٣٥
٧- الخصائص :ج١ ص ٧.٣٠٤
٨- يعني: إذا كان اسم الفاعل بمعنى الفعل الماضي، فلا يعمل.٨
٩- أي: فاسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي لا ينون، يعني لا يعمل؛ أي: يكون مضافاً دائماً فلا يأخذ التنوين.٩
١٠- عنى: فلما أراد غير معنى الحال أو الاستقبال ، جرى مجرى الأسماء التي لا تعمل ،وهي التي معناها غير معنى١٠الفعل المضارع.
١١- أي: إنما شبه اسم الفاعل.١١
١٢- أي:بما ضارعه من الفعل، و هو الفعل المضارع.١٢
١٣- -أي:كما شبه الفعل المضارع به؛أي : باسم الفاعل فى الاعراب.١٣

١٤- الكتاب:ج ١ ص ١٤.١٧١
١٥- ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ص .1126
١٦- هذه قراءة، الآية الكريمة برفع (غير) و يراجع الكشاف للزمخشري:ج ١ ص ٥٥٣ز وجوز الزمخشري أن تكون (غير) بالنصب حال١٦
١٧- من المؤمنين.
١٨- [١٧] - سورة الأنبياء، من الأية ١٧.٢٢
١٩- مغني اللبيب: ج٢ ص ١٨.٦٩٧
٢٠- سورة الانبياء من الآية ١٩.٢٢
٢١- إعراب القرآن للنحاس:ج ٣ ص ٢٠.٦٧
٢٢- ينظر خزانة الادب للبغدادي :ج٣ ص ٢١.٤١٩
٢٣-ينظر شرح الكافية للرضي الأستراباذي:ج٢ ص ٢٢.١٢٧
٢٤- م.ن:ج٢ ص ٢٣١٢٦
٢٥- البيت في مجالس ثعلب: ص ٣٢٢ برواية:(وأن لاتُخبراأحداً)،وبلا نسبة،قال:"هذه لغة تشبّه ب(ما)."وهو في سر صناعة الاعراب:ج ٢ ص ٥٤٩،والمنصف:ج ١ ص ٢٧٨ برواية: (وأن لاتُعلما أحداً)،وفي الانصاف:ج٢ ص ٥٦٣ برواية: (وأن لا تشعرا أحداً)،وهو كذلك في شرح ابن يعيش:ج٧ ص ١٥،ج ٨ ص،١٤٣ وشرح الجمل لابن

عصفور:ج ١ ص ٤٣٧،وشرح الرضي:ج ٤ ص،٣٥ ومغني اللبيب:ج ٢ ص ٦٩٧،وشرح التصريح على التوضيح:ج ٢ ص٢٣٢

٢٦-سر صناعة الاعراب:ج٢ ص ٢٥٥٤٩

٢٧-مغني اللبيب:ج١ ص ٢٦٣٠

٢٨-سبق تخريج البيت.٢٧

٢٩- مغني اللبيب:ج ٢ ص ٢٨.٦٩٧

٣٠- الخصائص : ج ١ ص ٢٩٧-٢٩.٢٩٨

٣١- الكتاب :ج١ ص٣٠.٢٠١

٣٢-شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي:ج٢ ص ٣١.٦٣

٣٣- الكتاب: ج ١ ص ٣٢.١٨٢

٣٤-السابق: ج ١ ص ٣٣.١٩٣

٣٥-الخصائص:ج ١ ص ٣٤.٢٩٧

٣٦- البيت في اللسان، مادة(جمل) برواية (كذّب)، و في الخصائص: ج ١ ص ٣٠٣ برواية: (كَذِبَ). ٣٥

٣٧- نسبه ابن منظور في مادة (جمل) لرجل اسمه (همیان).٣٦

٣٨- الخصائص: ج ١ ص ٣٠٣-٣٧.٣٠٩

٣٩-نسبها بنجنيفي الخصائص: ج ١ ص ٢٩٤ للنابغة الذبياني،وردّ ذلك البغدادي في خزانة الأدب:ج ١ ص ٢٨١،ونسبه لأبي الأسود الدؤلي،وه في شرحابن يعيش:ج ١ ص ٧٦ بلانسبة.وهوكذلك في شرح الجمل لابن عصفور:ج ٢ ص ١٤،وشرح الكافية للرضي:ج ١ ص ١٨٨.والبيت لأبي الأسود الدؤلي،وهوموجود ف ديوانه:ص،٤٠١ وغير موجود في ديوان النابغة.

٤٠- سبق تخريج البيت.٣٩

٤١- الخصائص: ج١ ص ٢٩٤-٢٩٨.[٤٠]

قائمة المراجع و المصادر

١- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية ط ٢- سنة ١٤٠٥ ه-١٩٨٥م.

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين و الكويين، لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ،ط٤-سنة ١٩٦١م.

٣- الايضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك ،دار النفائس، بيروت، ط٢-سنةه ١٩٧٣م.

٤- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف، و آخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١ ،سنة ١٩٦٥م .

٥- خزانة الادب و لب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٧٩م .

٦- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دارالهدي، بيروت، ط١ سنة ١٩٥٢م .

٧- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار و مكتبة الهلال، بيروت ،ط٢ ،سنة ١٤١٨ه- ١٩٩٨م.

٨- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق كرم البستاني، دار بيروت للطباعة و النشر ،بيروت، سنة ١٤٠٦ه- ١٩٨٦م .

٩- سر صناعة الاعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق و بيروت، ط٢ ،سنة ١٩٩٣م.

١٠- شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، دار الفكر، بيروت، (لا ، ت).

١١- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب ابو جناح، سنة ١٩٧١م .

١٢- شرح الكافية لرضي الدين محمدبن الحسن الأستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر ،جامعة قاريونس، سنة ١٩٧٨م .

١٣- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي و آخر، دار الكتب العلمية -بيروت- ط١، سنة ١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م .

١٤- شرح المفصل ليعيش بن علي بن ىعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، و عالم الكتب ،بيروت، (لا ، ت).

١٥- الكتاب لأبي بشر سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتا،ب ط١،سنة ١٩٧٥م.
١٦- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل .(لا ، ت) .
١٧- لسان العرب لأبي الفضل محمدبن مكرم المعروف بابن منظور، دار الفكر ،بيروت، ط١ سنة ١٩٩٠م .
١٨- المجالس لأبي العباس أحمدبن يحيي ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر، ط٤، سنة ١٩٨٠م .
١٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لمحمدبن عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبري ، القاهرة، مطبعهة المدني، (لا ، ت).
٢٠- المنصف شرح التصريف لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق غبراهيم مصطفي و آخر، مطبعة مصطفي البابي الحلبي بمصر، ط١،١ سنة ١٩٥٤م